التّخطيط اللّغويّ والسّياسة اللّغويّة في الجزائر

Linguistic planning and linguistic policy in Algeria

هاجر يحيى♥

أ. د. عمر لحسن♥

تاريخ الاستلام: 10-08-2023 تاريخ القبـول: 20-10-2023

ملخّص: يعدّ التّخطيط اللّغويّ من أهم القضايا عند الباحثين في مجال اللّغة، فهو يهتم بحل المشاكل اللّغويّة، واتخاذ كل الوسائل المناسبة لتنفيذ السّياسة اللّغويّة على اعتبار أنّها على علاقة تلازميّة بالتّخطيط اللّغويّ والجزائر من بين الدّول التي انتهجت سياستها اللّغويّة، وتخطيطا معيّنا للنّهوض بلغتها. ونحاول في هذه المقالة أن نتتبّع مظاهر التّخطيط اللّغويّ والسّياسة اللّغويّة اللتين انتهجتهما الجزائر منذ الاستقلال في كل من التّعليم والإدارة والإعلام.

كلمات مفتاحيّة: اللّغة العربيّة؛ التّخطيط اللّغويّ؛ السّياسة اللّغويّة؛ الجزائر؛ التّعليم؛ الإدارة؛ الإعلام.

Abstract: Language planning is one of the most important issues for researchers in the field of language, because it is a

♥جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، البريد الإلكتروني: hadjer.yahia@univ-annaba.org (المؤلّف المرسل).

♥جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، البريد الإلكتروني: dr.lahcenamor@gmail.com

question of solving linguistic problems, and taking all appropriate means to implement language policy, since It is correlated with language planning. In this article, we try to trace the aspects of language planning and language policy that Algeria has pursued since independence, both in education and in administration and the media.

Keywords: language planning; language policy; Algeria; education; administration; media.

مقدّمة: اللّغة هي القلب النّابض لكل أمة، وجهازها المحرك، ولا شكّ أنّ كل دولة تسعى إلى تحقيق استقرارها وأمنها اللّغويّين؛ بل تعمل على فرض لغتها وتوسيع استعمالها إلى المستوى العالمي، وهو الذي تعمل عليه مختلف الدّول المتقدّمة، وخاصّة المتطوّرة اقتصاديا، بصياغة مختلف البرامج والسّياسات التي تدعم التّنميّة اللّغويّة.

عملت الجزائر منذ استقلالها على استرجاع مختلف مقومات هويتها العربيّة والتي تعدّ اللّغة العربيّة أبرزها. ولتحقيق ذلك انتهجت الجزائر سياسة لغويّة كان من نتائجها الخروج بمشروع التّعريب، الذي عدّ رهانا ثقافيًّا استنجدت به السّلطات السّياسيّة في البلاد خلال سبعينات القرن الماضي للخروج من الأزمة اللّغويّة التي خلفها الاستعمار الغاشم، ولاسترجاع أهم مقومات السّيادة الوطنيّة. فأخذت الجزائر تعرّب مختلف القطاعات (الاقتصاديّة، والتّعليميّة، والثّقافيّة والإداريّة، والمحيط الاجتماعي...)، وبات التّعريب موضوع السّاعة آنذاك حيث شهد تقاطعات سياسيّة وثقافيّة...، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حين اعتبرها قضيّة إثبات وجود، ومن ثم جاء الإشكال الآتي: ما هي السّياسة التي انتهجتها الجزائر لتجاوز أزمتها اللّغويّة؟ وما هو التّخطيط اللّغويّ الذي تبنته في سبيل إنجاح هذه السّياسة؟ للإجابة عن هذا الإشكال سنقف عند مجموعة من المحطات التي سنعالج فيها مجموعة من العناصر:

-التّخطيط اللّغويّ (مفهومه، مراحله، أنواعه، أهميّته، معيقاته)؛

-ماهيّة السّياسة اللّغويّة؛

-ما بين السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ (مواطن الاقتران والافتراق)؛

-السّياسة والتّخطيط اللّغويّان في الجزائر.

ولخوض غمار البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي مع الاستعانة بآليات المنهج التّحليلي في بعض المقتطفات، سعيا منا للوقوف عند مجموعة من الأهداف:

-الوقوف عند مفهوم كل من السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ، مع تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

تشريح السّياسة اللّغويّة المعتمدة في الجزائر، والبحث عمّا حقّق مشروع التّعريب في مختلف القطاعات.

وقد أضحى صراع اللغات الإنسانيّة ضرورة حتميّة تشهدها مختلف أقطاب العالم، فاحتكاك اللغات فيما بينها يولد نوعا من الصّراعات، الأمر الذي أدى على بروز العديد من الأزمات اللّغويّة التي يمكن أن نقول إنّها مخرجات الصّراعات، أو الحروب والاحتكاكات التي عاشتها هذه اللغات، وبذلك جاءت هذه الأزمات نتيجة لتلاقح هذه اللغات بغيرها. وتشبه هذه الحرب اللّغويّة الحرب الإنسانيّة التي تنتهي بالغلبة، أو الدّمار والموت ... إلخ، في حين تبقى بعض اللغات سالمة وتخرج من هذا الصّراع أو الحرب، وتبقى تسعى إلى إثبات وجودها، وهو ما تعمل عليه بعض الدّول خاصّة التي نالت حديثاً استقلالها والتي تسعى لإعادة بناء هيكلها وجهازها اللّغويّ؛ لكن إذا كانت هذه الدّول هي الغالبة، فهي تسعى إلى فرض لغتها وإرساء سيطرتها اللّغويّة في جميع أنحاء الدّولة المستعمرة، مع العمل على تطويرها ونشر استعمالها محلّيا وعالميا.

1-**مفهوم التّخطيط اللّغويّ**: إنّ نهوض الدّولة بلغتها، أو بعث الرّوح فيها لا يتم بطريقة عفويّة عشوائيّة؛ إنّما ينطلق من استراتيجيّة محكمة، وتخطيط لغوي معين. ومن هنا جاء التّخطيط اللّغويّ ذريعة للسانيين في محاولة منهم إلى دراسة أوضاع اللّغة والبحث عن الثّغرات التي تعرفها اللّغة، في سبيل سدّها والنّهوض بلغتها.

يعدّ التّخطيط اللّغويّ مجالا من مجالات اشتغال اللسانيات الاجتماعيّة، وهي العلم الذي يهتم بالسّلوك اللّغويّ الجماعي، وذلك بدراسة مختلف التّنوعات اللّغويّة التي تشهدها مختلف المجتمعات (استخدام لغة واحدة في مجموعة لغويّة من المجتمعات، اللهجات الاجتماعيّة، تعدّد مستويات اللّغة ...)، فهي بذلك تدرس علاقة التّأثير والتّأثر بين المجتمع واللّغة، وكأنّها تقر بأنّه لا يمكن دراسة اللّغة بمعزل عن المجتمع النّاطق بها.

يعود ظهور مصطلح التّخطيط اللّغويّ إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، حين تناوله "إينار هوجن" (Einar Haugen) ضمن أدبيات علم الاجتماع، في كتاباته العلميّة "مقالات" والتي تناول فيها التّخطيط على أساس أنّه كل الأنشطة المرتبطة بالقواعد أو الإملاء، أو إعداد قواعد اللّغة أو معجمها لغويا من أجل إرشاد الكتاب والنّاطقين بلغة ما في مجتمع لغويّ غير متماسك.[1]

في بادئ الأمر، توحي كلمة تخطيط إلى الخط، أو الرّسم. والتّخطيط نعني به رسم خطّة محددة المعالم لسير عمل محدد، ويكون منظما ومحددا لفترة بداية تنفيذه وموعد انتهائه؛ أي وضع استراتيجيّة معلومة المبادئ والاهداف ومحددة الزّمان والمكان. ويكون هذا التّخطيط محاولة علاجيّة لحل أزمة معينة أو إحداث تنميّة ينتفع بها مجتمع معين، كما قد يكون التّخطيط سبيلا للوقاية أو التّنبؤ بالمستقبل. وكلمة التّخطيط من النّاحيّة اللّغويّة توحي بـ "التّسطير أو

التّهذيب" نقول: "خط القلم تعني كتب القلم، وخط الشّيء تعني كتبه بقلم أو غيره، والخط يعنى الطّريق، ويقال الزّم ذلك الخط ولا تظلم عنه شيئا" [2]. بهذا نقصد بالتّخطيط عمليّة تسطير عمليّة سير عمل معين وتهذيبه، بأخذ التّدابير اللازمة لتقديم هندسة معينة لهذا العمل.

أمّا من النّاحيّة الاصطلاحيّة، فهو "أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدّولة، أو الإقليم، أو المدينة، أو قريّة وتحديد كيفيّة استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف، وتحسين الأوضاع بغيّة الوصول إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وغالبا ما يرتبط التّخطيط بفترة زمنيّة محددة (...). والتّخطيط بهذا المفهوم هو عمليّة تنظر إلى المستقبل وتتنبؤ به وتحاول تحقيق الآمال التي يرجو سكان بيئة ما في زمن ما باتباع الوسائل العلميّة للوصول إلى هذه الغاية" [3]. فالتّخطيط بهذا المفهوم هو هندسة لسير عمل ما، ويضم التّخطيط العديد من المجالات منها: الإداريّة، والماليّة والاقتصاديّة، واللّغويّة... وما يهمنا في هذا المقام هو التّخطيط للغة.

وإذا أسقطنا المعنى اللّغويّ للفظة تخطيط على التّخطيط للغة، وجدنا أنّه من الغريب أن نقول تهذيب اللّغة، أو تسطيرها؛ لكن لِمَ لا؟ فنحن قادرون على أن نقول تهذيب اللّغة العربيّة من الدّخيل مثلا، أو نقول تسطير أصواتها بمعنى رسم حروفها، فيصبح تعاملنا مع اللّغة هنا على أساس أنّها شيء ملموس ونحن ننقش معالمها، ونقوم بهندستها.

فالتّخطيط اللّغويّ في مفهومه العام هو هندسة للغة، بصفة تسمح لها أن تكون لغة رسميّة ولغة ثابتًا وجودها. إنّ التّخطيط اللّغويّ هو "مجموعة المحاولات والجهود الواعيّة التي ترمي إلى حل المسائل اللّغويّة، فهي قرارات متخذة للتأثير على الممارسات والاستعمالات اللّغويّة، أو هو تلك الجهود المبذولة لتغيير شكل لغة ما واستعمالها" [4]. إنّ المقصود بالتّخطيط اللّغويّ هنا

هندسة لخطّة مستقبليّة بعيدة المدى، وتضم كل الجوانب التي تتعلّق بوضع سياسة لغويّة معينة، فمصطلح التّخطيط اللّغويّ مرتبط هنا بمصطلح آخر وهو السّياسة اللّغويّة، والتي نجد من اعتبرها الجانب النّظري للتخطيط اللّغويّ، الذي هو تطبيق لهذه السّياسة، التي تسعى الدّولة إلى تحقيقها بسن مختلف القرارات التي يجسّدها التّخطيط على أرض الواقع. وقد وصفه نخبة من اللسانيين التّطبيقيين بأنّه: "كل الجهود الواعيّة والرّاميّة إلى تأثير في بنية التّنوعات اللّغويّة أو في وظيفتها"[5]. وهنا ندخل باباً آخر في التّخطيط اللّغويّ، الذي يمكن أن نجعله حسب ما يتضمنه القول في أنواع التّخطيط اللّغويّ، الذي يكون إمّا تخطيطاً لبنيّة اللّغة، أو للوظيفة التي تؤديها اللّغة؛ ومن تم يتنوّع التّخطيط اللّغويّ بتنوع المادة المتناولة فيه، إمّا المادة الشّكليّة، وإمّا المادة الوظيفيّة.

2-**مراحل التّخطيط اللّغويّ**: اشتهرت عمليّة تهذيب اللّغة (التّخطيط) بأربع مراحل لا خامس لها (تقصي الحقائق، والتّخطيط، والتّنفيذ، والتّقييم). وتعبر هذه المراحل الأربع عن الشّروع في عمليّة التّخطيط، ومع ذلك فلا بد من وجود مراحل سابقة لهذه المراحل، تمثل قاعدة يبنى عليها التّخطيط، ويمكن أن نعرضها على التّسلسل الآتي:

*-تحديد الأهداف التي يرجى تحقيقها؛

*-وضع السّياسات والنّظم التي سوف توجه الأعمال بالخطة، وتحديد المراحل والعلاقات بين العناصر المشتركة في عمليّة التّخطيط؛

*-حصر الإمكانيات الماديّة والبشريّة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وإعدادها للتنفيذ؛

*-تحديد الخطوات الإجرائيّة للتنفيذ، والمتابعة، والتّقويم، وإعداد ما يتعلّق بها [6].

إنّ المتأمّل في هذه العناصر التي يجب أن تقوم على أساسها أي خطّة في أي مجال من المجالات، يجدها تتضمّن أهم ما يجب أن تكون عليه أي خطوة من خطوات التّخطيط اللّغويّ. فهي قد جمعت بين التّقصي والتّنفيذ، والرّسم والتّقويم. فمثّلت هذه المرحلة رسمًا لما يجب أن تمر به كل مرحلة من مراحل التّخطيط، لذلك قلنا إنّها القاعدة التي تبنى عليها الاستراتيجيّة للشروع في العمل.

فعمليّة التّسطير التي تعالج اللّغة من زوايا معينة تمر بأربع مراحل: فإذا انطلقنا من أولى مرتكزة في الخطّة القاعديّة لعمليّة التّخطيط، المتمثلة في تحديد الأهداف المرجو تحقيقها، وحاولنا إسقاطها على عمليّة التّخطيط للغة؛ فإنّ الأهداف تكثر وتتغير وتختلف باختلاف الوضع اللّغويّ الذي سيعالج والذي يختلف باختلاف المجتمعات اللّغويّة (وضع مقاييس لغويّة، وترسيم لغة ...)؛ لكن قبل تسطير الأهداف، لابد من وجود مشكلة لغويّة يحاول التّخطيط اللّغويّ معالجتها بطريقة ما، وتكون مبنيّة على مجموعة من الأساسيات، وهو ما نلمسه في المرحلة الأولى من عمليّة التّخطيط اللّغويّ.

أ-تقصي الحقائق: يفترض من أي تخطيط لغويّ أن يبدأ من ثبوت وجود مشكل لغوي (اختيار لغة للتعليم، ووضع مقاييس للكتابة الصّحيحة، والكلام الصّحيح)، وهو ما شهدته اللّغة العربيّة سلفا حين ضبطت قواعدها، وقواعد نطقها بالحركات الإعرابيّة تجنبا للوقوع في الخطأ. ويمكن أيضًا أن يكون التّخطيط من أجل حل مشكلة التّنافس بين اللهجات، أو الارتقاء بلهجة لمرتبة اللّغة الرّسميّة (كالأمازيغيّة في الجزائر) وغيرها من المشاكل التي يتقصاها معدّو التّخطيط في هذه المرحلة، فهي بمثابة تقرير لما هو معيش من مشاكل والأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الازمات اللّغويّة.

ب –التّخطيط: ومرتكزات هذه المرحلة هي التي تقوم عليها القاعدة السّطحيّة الأساسيّة التي يبنى عليها التّخطيط؛ في هذه المرحلة تضبط الاستراتيجيّة التي ستعتمد، وتحدد الأهداف، مع رسم خطة إحصائيّة تكون بديلة في حال فشلت الأولى، إضافة إلى اختيار الوسائل النّاجعة لتحقيق الأهداف المسطرة، انطلاقا من الحقائق التي تم تقصيها مسبقا (مشاكل).

ج–التّنفيذ: تكون المرحلة الثّالثة من مراحل التّخطيط اللّغويّ بمثابة تطبيق لما هو مضبوط سابقا، وهي مرحلة يتجسّد فيها التّطبيق الفعلي لمختلف القرارات التي تم اتخاذها، بالاعتماد على مختلف البرامج والوسائل المتاحة من أجل إنجاح هذا المشروع (التّخطيط).

د–التّقويم: مرحلة التّقويم هي تحصيل حاصل للمراحل الثّلاث، والتي يقيّم فيها ما سبق اتخاذه، وما قد أنجز منه، ويحدث التّقييم عادة عن طريق المتابعة الفعليّة لمرحلة التّنفيذ؛ فإذا نجح التّنفيذ فالتّخطيط قد أصاب الهدف، وإذا أخفق فيجب معاينة هذه الإخفاقات التي كانت سببًا في فشل هذا المشروع.

وهذه المراحل الأربع هي مراحل متتابعة تجسّد خطة متبناة خلال فترة زمنيّة معينة؛ لكن لو فرضنا أننا تقصينا الحقائق ومختلف المشاكل اللّغويّة واعتمدنا استراتيجيّة معينة، وسخرنا مختلف الوسائل والإمكانيات في سبيل معالجتها وفي الأخير تحصلنا على النّتائج التي قد تكون مرضيّة أو العكس؛ لكن السّؤال الذي يطرح هنا: ماذا بإمكاننا أن نفعل في حال فشلت الخطة؟ نقوم أوّلا بتقصى سبب الإخفاق أو الفشل، ثم البحث عن كيفيّة تجاوز هذه الإخفاقات وطرح علاج، ممّا يفسّر ضرورة وجود مرحلة خامسة في عمليّة التّخطيط للغة وهي مرحلة علاجيّة. فإذا اعتمدنا على المراحل الأربع السّابقة الذّكر، فسيكون التّخطيط أبترًا؛ بمعنى ليس شاملا ومتكاملا. فحتى يكون التّخطيط ناجحا لا بد من أن تكون الخطّة مستنبطة من الواقع، وتنظر إلى المستقبل، ولا بد من

احتضانه مرحلة أخرى من أجل المعاينة والعلاج؛ التي نقوم فيها بمعاينة الإخفاقات التي ترتبت عن تطبيق المشروع المعتمد، والبحث في أسبابها ومحاولة معالجتها بمختلف الأساليب، وإذا عجزنا عن العلاج نقترح البديل.

3-أنواع التّخطيط اللّغويّ:

ا-**التّخطيط لمتن اللّغة:** لا يخرج مفهوم التّخطيط لمتن اللّغة عن المفهوم العام للتخطيط اللّغويّ؛ إلاّ أنّه يتعلق بما يجري على مستوى الخط، والنّظام الكتابي الخاص بلغة ما؛ كابتكار خط أو نظام كتابة يجعلها تتميّز من باقي اللغات، كما يحدث التّخطيط للمتن على مستوى ضوابط التّحكميّة في هذا النّظام (القواعد)، بالإضافة إلى المعجم نحو وضع جهاز مصطلحي خاص بمجال معين ...فالتّخطيط للمتن يهتم بمتن اللّغة، ابتداء من الخط وهو ما يشبه ابتكار خط معين أو إصلاحه، أو تغييره وهو ما قامت به تركيا التي غيرت خطها من اللاتيني إلى التّركي، كما يهتم أيضا بضبط القواعد التي يجب أن تتبع في استعمال لغة ما، وهو ما أكده فيرجسون في قوله: "أن تكون اللّغة مكتوبة ولها نظام كتابة، وإملاء، وأن تكون معياريّة؛ أي أنّه تم اختيار أحد ضروبها لتميزها عن بقيّة الضّروب الإقليميّة الاجتماعيّة" [7] وهو ما يلخص ما تناولناه في مفهوم التّخطيط لمتن اللّغة.

ب-التّخطيط لوضع اللّغة: يبتعدّ النّوع الثّاني من التّخطيط اللّغوي عما هو موجود في البنيّة اللّغويّة ليخرج إلى ما هي عليه في مختلف المواقف التّواصليّة، ليكشف عن الوضع الذي تحتله لغة ما، وما تعيشه في مجال معين من مشاكل. والتّخطيط للوضع هو دراسة لوضعيّة اللّغة ومدى استعمالها في ضوء السّياسة اللّغويّة التي تنص عليها السّياسة اللّغويّة للبلاد، ويطلق على التّخطيط لوضع اللّغة بالتّخطيط للمنزلة، أو التّخطيط المحدد للمكان، أو رسم السّياسة اللّغويّة؛ لكن رغم هذا التعدّد المصطلحي فإنّها تشير للمفهوم نفسه وهو

تحديد وظائف اللّغة ومنزلتها في البلاد ومرافقها الرّسميّة والعموميّة، والدّور التي تؤديه اللّغة في مختلف المجالات على النّحو: (المجال الرّسمي، والمحلي والتّعليمي، والمجال الأوسع للاتصال، والإعلام، وأماكن العمل...) [8].

ومن ثم، فالتّخطيط اللّغويّ يتم على محورين أحدهما داخلي والآخر خارجي؛ أمّا الدّاخلي فيعالج باطنيّة اللّغة والموجود فيها (المتن) من حيث الخط والقواعد، والمعجم...؛ أمّا الخارجي فهو يقدم دراسة وصفيّة للغة، وحالها في مختلف المجالات، ويمكن أن نقسم هذه المجالات إلى قسمين:

-**الأوّل سيادي:** ويضم جميع المجالات التي يكون فيها استعمال اللّغة استعمالًا إجباريا، وتكون موجودة بصفة رسميّة بفعل القرار السّياسي نحو: القضاء، والتّعليم، والإدارة ...

-**الثّاني غير سيادي:** وهي المجالات التي تكون فيها اللّغة موجودة بصفة غير رسميّة، فهي تفرض وجودها بنفسها، وليس بفعل القرار السّياسي مثل: الشّارع، والمقاهي...

فالذي يعالجه التّخطيط في هذين القسمين هو وضيعة اللّغة في هذه المجالات، مع الكشف عن أهم المشاكل التي تواجهها، والإفصاح عن الأسباب التي تحول دون وجود اللّغة بصفة جيدة.

إنّ التّخطيط اللّغويّ في هذه المجالات يعطي فرصة للتفكير في أهم وأفضل الطّرائق والأساليب التي يمكن الاستعانة بها في الارتقاء بلغة معينة في كلا المجالين (السّيادي وغير السّيادي) [9].

إنّ المتنعم في أنواع التّخطيط اللّغويّ، يجدها تمسّ جانبين من اللّغة: الجانب الفيزيائي، والجانب الوظيفي. فإذا قلنا مثلا التّخطيط للكتابة واستخراج نوع من الخطوط وتبنيه، أو دراسة وضعيّة لغة وواقع استعمالها في مجال معين؛ لكن هل يتوقف التّخطيط عند هذا الحد؟ أم أنّ هناك أنواعا أخرى

للتخطيط؟ فماذا عن لغة التّعليم مثلا؟ أو التّخطيط لبناء منهج تربوي بلغة معينة، أو تخطيط ضمن علاقة تربط بين اللّغة والثّقافة الاجتماعيّة لمجتمع ما فالتّخطيط للغة هو عمليّة أوسع من المتن والوضع، فكل مجال توجد فيه اللّغة يحتاج لتخطيط معين.

3-**أهميّة التّخطيط اللّغويّ:** يؤدي التّخطيط اللّغويّ دورا مهما جدا في حل مختلف الأزمات اللّغويّة، فهو يسعى لحلها بمختلف الطّرائق للوصول إلى الأهداف التي حددها مسبقا. ويمكن أن نعرض أهميّة التّخطيط اللّغويّ، وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عبر التّسلسل الآتي:

*يساعد التّخطيط اللّغويّ على اكتساب مهارة المواجهة، بمواجهة مختلف الأزمات اللّغويّة، إضافة إلى مهارة تبني مختلف النّظم والسّياسات المناسبة لحل هذه الأزمات؛

*يسهم التّخطيط اللّغويّ في التّأكد من مدى جاهزيّة مختلف الإمكانات ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، مع التّدريب على كيفيّة استثمار هذه الإمكانات واستخدامها في عمليّة التّنفيذ؛

*يدفع التّخطيط كل القائمين على هذه العمليّة إلى الإسهام في حل إحدى المشاكل اللّغويّة، وإلى إثراء لغتهم، أو النّهوض بها. فعند بداية عمليّة التّخطيط لا بد من أن يكون المخطّط على دراية بالحقائق المتقصاة، وأهم المشكلات المطروحة، في سبيل عرض مختلف الحلول، وهو ما يزيد التّفاهم، ويخلق روح المنافسة في المجموعة، ويجعلها تعمل على تحقيق الأهداف؛

*يقوم التّخطيط اللّغويّ بدور مهم في النّهوض بالمجتمعات، إذ أنّ قوة المجتمعات تكمن في عقولها وطريقة تفكيرها، إضافة إلى لسانها؛

*يسهم التّخطيط اللّغويّ في خلق جو من التّفاعل مع مختلف التّغيرات التي قد تواجهها أي لغة من اللغات؛ خاصّة إذا كانت هذه التّغيرات تحدث بصورة

فجائيّة (حروب، أو كوارث طبيعيّة...)؛ فالتّخطيط اللّغويّ يسعى إلى التّعايش معها، والخروج منها بأقل الأضرار؛

*يهدف التّخطيط اللّغويّ إلى خدمة البيئة الاجتماعيّة من مختلف المشاكل اللّغويّة في إطار يسمح بالمحافظة على مختلف القيم الاجتماعيّة، والثّقافيّة والعادات، والتّقاليد، مع الارتقاء بالحياة الاجتماعيّة واللّغويّة في الوقت نفسه.

4-**مفهوم السّياسة اللّغويّة:** السّياسة هي تدبير أمور الرّعيّة في الدّاخل والخارج. وفي التّوصيف الغربي، السّياسة هي مجموعة القرارات المرتبطة والمتفق عليها بقصد التّوصل إلى نتائج وأهداف محددة على المستوى العام، أو المستوى الشّخصي[10]؛ فينظر للسياسة بوصفها علاقة تفاعل بين مجموعة من الأفراد، مع تحديد مواقع هؤلاء الأفراد والمصالح، والأهداف التي يمكن تحقيقها والقرارات التي يجب اتخاذها، وهناك من يسمي السّياسة بـ "العلم المدني" نحو "الفارابي" الذي يطلق عليها صفة العلميّة، ويرمي بها إلى أنّها "ترجمة حرفيّة للكلمة اليونانيّة المأخوذة من كلمة "مدينة" وتعني في اليونانيّة "صفة وحقوق المواطن في المدينة، حياة المواطن في المدينة، مجموع المواطنين في المدينة دستور الدّولة، شكل الحكومة، النّظام السّياسي بوجه عام"[11]. يرتكز مفهوم السّياسة حسب هذا التّعريف على ثلاثة مرتكزات (المواطن، والمدينة، والدّستور) وهي أهم المرتكزات التي تقوم عليها أي دولة؛ فالمواطن الذي يعيش في مدينة ما، بحاجة إلى نظام تسيير، يمكن أن نقول عنه الدّستور، وتمثله جملة من القوانين والقرارات، والمقررات والأوامر التي يسنها المسؤولون عن هذه المدينة. فبالتّالي السّياسة بهذا المفهوم هي تفكير وتدبير في حياة الموطن (الحقوق والواجبات...)؛ ورعاية لشؤون أمّة من الأمم داخل رقعة جغرافيّة محددة المعالم.

لقد ارتبط مفهوم السّياسة بالعديد من المجالات، فعرفت أنواع للسياسة (السّياسة الشّرعيّة، والسّياسة الحربيّة، والسّياسة الحزبيّة، والسّياسة اللّغويّة...) وما يهمنا هو السّياسة اللّغويّة؛ ولعل ما يلفت نظرنا هو: ما دخل السّياسة في اللّغة؟

تؤدي التّنميّة اللّغويّة دورا مهما في تحقيق التّقدم العلمي والحضاري، والسّياسة اللّغويّة التي تعتمدها أي دولة هي وحدها الكفيلة لتحقيق ذلك. ويعرف كالفي (Calvet) السّياسة اللّغويّة بأنّها "مجمل القرارات الواعيّة المتخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعيّة، وبالتّحديد بين اللّغة والحياة في الوطن"[12]. وهي أيضًا بحسب إلجين "المواقف الرّسميّة التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللّغة ورعايتها"[13]، لتصبح السّياسة اللّغويّة بذلك عبارة عن قرارات تتخذها الجهات الوصيّة، بشأن جملة من الخيارات، التي تعمل على تنفيذها؛ فهي ذلك التّعامل الرّسمي لأجهزة الدّولة مع اللّغة. يتضمن مفهوم السّياسة اللّغويّة حسب التّعاريف السّابقة ثلاث آليات أساسيّة:

أوّلاً: يفترض وجود مجموعة لغويّة داخل رقعة جغرافيّة محددة المعالم.

ثانيًا: وجود نظام لغوي، أو مجموعة نظم تتداخل فيما بينها، ممّا يجعلها تعيش بعض الأزمات اللّغويّة.

ثالثًا: أن يكون هناك ضمن هذه المجموعة رغبة في التّغيير أو الإصلاح؛ إما بإحياء لغة، أو تبنيها، أو تطويرها...، إضافة إلى وجود مسؤوليّة عن إحداث هذا التّغيير.

ومن ثم، فالسّياسة اللّغويّة هي مجمل القرارات التي تتخذها السّلطات العليا تجاه لغتها، وتكون مسؤولة عن التّشريع، وسن القوانين، التي تطبقها المجموعة القائمة بعمليّة التّخطيط، ومن ثم يمكن أن نعدّ القرار السّياسي خلفيّة انطلاقيّة لبداية التّخطيط اللّغويّ.

6-بين السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ (مواطن الاقتران والافتراق):

يتداخل مصطلح السّياسة اللّغويّة والتّخطيط اللّغويّ في العديد من النّقاط بعضها يشمل تداخلا في المفهوم، والآخر تداخلا بالجانب التّطبيقي أو آليات التّطبيق المعتمدة في تطبيق هذين المصطلحين. لكن قبل الحديث عن التّداخل لا بد من إبراز أوجه الاختلاف بينهما، والذي حدده كالفي في قوله: "نحن نعتبر أن السّياسة اللّغويّة هي مجمل الخيارات الواعيّة المتخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعيّة، وبالتّحديد اللّغة والحياة، والوطن، ونعتبر التّخطيط هو البحث عن الوسائل الضّروريّة لتطبيق سياسة لغويّة، وعن وضع هذه الوسائل موضع التّغيير"[14]. فقد حصر كالفي السّياسة اللّغويّة في القرارات والخيارات المرتبطة بخيارات الدّولة؛ أمّا التّخطيط هو الجانب التطبيقي الذي تنفذ فيه هذه الأفكار وتجريدها من إطارها النّظري لتدخلها ميدان التّطبيق والبحث عن مختلف الوسائل النّاجعة، والكفيلة بإحداث هذا التّطبيق.

-يستلزم مشروع التّخطيط اللّغويّ وجود سياسة لغويّة ما، لكن العكس غير صحيح في بعض الأحيان؛ فهناك العديد من الأفكار اللّغويّة المنصوص عليها لم تطبق بعد، وتبقى في دائرة الأفكار النّظريّة "فالقرار يكتسي صبغة الوظيفة العلميّة في حال تبعه تخطيط جاد، أمّا القرار فيعد رمزيا في حال لم يوضع موضع التّنفيذ"[15]. فإذا كان القرار قد يصدر من أجل تنفيذه، فإنه يبقى حبيس الأوراق التي نصت عليه، إذا تأخر تنفيذه؛

-إنّ عمليّة الإقرار مهمة خاصّة بالسّلطة؛ أما عمليّة التّخطيط فهي عديدة الأقطاب يتدخل فيها السّياسي، واللساني، والنّفساني...، فهي عمليّة تشاركيّة للعديد من الاختصاصات والمؤسسات (المجامع، والهيئات العلميّة واللّغويّين ...)؛

-إنّ علاقة التّخطيط اللّغويّ بالسّياسة اللّغويّة هي علاقة الزّاميّة تتابعيّة ذلك أن التّخطيط اللّغويّ تابع للقرار السّياسي، والسّياسة اللّغويّة تستلزم تخطيطا لغويا لتكون مجسدة على أرض الواقع. فالسّياسة اللّغويّة تتداخل مع التّخطيط اللّغويّ، إذ إن كليهما يسعيان لتحقيق الهدف نفسه، وهو خدمة اللّغة والعمل على حل مشاكلها، وتطويرها.

7-**السّياسة والتّخطيط اللّغويّان في الجزائر:** ممّا لا شكّ فيه أنّ ظهور اللّغة الفرنسيّة في السّاحة اللّغويّة الجزائريّة لم يكن ظهورا بريئا غير مخطّط له مسبقًا، بل على عكس ذلك، فقد حاولت فرنسا فرض سيطرتها على السّاحة اللّغويّة في الجزائر، وفرض لغتها ومحاربة اللّغة العربيّة بكل السّبل ومظاهر العنف، ومحو معالم الحضارة العربيّة الإسلاميّة.

إنّ التّعايش اللّغويّ الذي كانت عرضته الجزائر قبل الاستعمار أمر مفروض؛ فالوضعيّة اللّغويّة الجزائريّة المتعايشة آنذاك كانت قضيّة مطروحة على الطّاولات الفرنسيّة، التي رأت أنّ السّيطرة على الجزائر لا يتم إلاّ عن طريق الافتراس والهجوم على هذا التّصالح اللّغويّ، وخلق روح النّزاع بين أفراد الشّعب الجزائري، فعملت على ضرب الوحدة اللّغويّة والشّعبيّة في الوقت نفسه. لقد كانت اللّغة العربيّة هي الهدف، فأخذت فرنسا تهمّش اللّغة العربيّة، وتحاول إثبات وجودها اللّغويّ بفرض السّيطرة اللّغويّة الفرنسيّة في جميع دول شمال إفريقيا، التي كانت الجزائر بوابة لدخولها.

انتهجت فرنسا سياسة لغويّة تدميريّة للغة العربيّة، حيث حاولت فرنسة الشّعب الجزائري، وجعله شعبا جاهلا للغته وثقافته العربيّة الإسلاميّة، وأخذت تسوّق للغتها بجعلها لغة رسميّة بإصدار العديد من القرارات والمراسيم، التي تدعم الوجود اللّغويّ الفرنسي في مختلف المؤسّسات التّعليميّة والاقتصاديّة والإعلاميّة، والإداريّة؛ فأنشأت المدارس الفرنسيّة وفرضت اللّغة الفرنسيّة في

مختلف التّعاملات الإداريّة، ونشرت لغتها في كل مظاهر المحيط الاجتماعي والثّقافي...؛ ممّا أنتج وضعًا لغويا متأزما، وأصبحت بذلك الجزائر تعاني من وضعيّة لغويّة مشتتة عديدة الأطراف اللّغويّة.

أرست الجزائر، منذ استقلالها وإعلانها دولة ذات سيادة وطنيّة، العديد من الإصلاحات، التي رأت أنّها ضرورة حتميّة لا بد من القيام بها في سبيل استكمال الاستقلال السّياسي، والتي تخلصها من التّبعيّة اللّغويّة الفرنسيّة، فرأت أنّ "هذه السّيطرة تزول بإدخال إصلاحات جوهريّة تطبق على جميع المواطنين بدون تميز عرقي"[16]. وظلّت إلى يومنا تعمل على هذه الإصلاحات، التي جاءت داعمة للغة العربيّة.

تجسّدت السّياسة اللّغويّة في الجزائر على أرض الواقع عبر مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى: وهي مرحلة استكمال للاستقلال السّياسي وامتدت من 1962م إلى نهاية السّبعينيات، حيت انتهجت الجزائر سياسة التّعريب في مختلف القطاعات (التّعليم، والإدارة، والإعلام..). وتميّزت هذه المرحلة بكثرة القرارات التي تنصّ على رسميّة اللّغة العربيّة ووجوب تعميمها.

ب-المرحلة الثّانيّة: وهي مرحلة ما بعد الثّمانينيات إلى يومنا هذا، وتميّزت هذه المرحلة بعد استكمال برنامج التّعريب، الذي كان مسطّرًا في المرحلة الأولى، وخاصّة في بعض التّخصّصات العلميّة، والإدارات. وهو ما سنقف عنده لاحقا.

هدفت الإصلاحات اللّغويّة في الجزائر إلى إحداث الاستقلال اللّغويّ، عبر تبني تخطيط لغوي تمثل في مشروع التّعريب، الذي نقول بأنّه خطّة استعجاليّة طارئة لإنقاذ اللّغة العربيّة، وقصدت الجزائر من هذا المشروع إلى تعريب اللسان الجزائري وتخليصه من المخلفات اللّغويّة الفرنسيّة التي ترسّخت في لسان المواطن الجزائريّ.

جاءت كلمة تعريب في معجم الصّحاح للجوهري: تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوّه العرب على مناهجها، نقول: عربته العرب أي أعربته أيضًا[17]والذي نعني به خضوع اللفظ الأجنبي لقواعد وطرائق الصّياغة العربيّة. فالتّعريب على وجه الإجمال النّقل إلى اللّغة العربيّة من لغة أحرى (...). أمّا سياسيًّا فالتّعريب سياسة قد تتبعها الدّولة لتشجيع اللّغة، فتكون اللّغة العربيّة لغة علم وعمل وفكر، وإدارة[18]. ولقد عدّ التّعريب من أهم القضايا التي أحدثت جدلا كبيرا في الدّولة الجزائريّة، وما زلنا نلمسها إلى يومنا؛ فتعريب مختلف القطاعات والمؤسسات ليس بالأمر الهين، وهذا ما جعل البعض يعارض الفكرة، ويجهر بضرورة التعدّديّة اللّغويّة، مع الإبقاء على اللّغة الفرنسيّة وترسيمها بلا ترسيم في حين هناك من عارض فكرة بقاء الجزائر على اللساني الفرنسي، ويرى أنّ التّعريب ضرورة لتحقيق الاستقلال المتكامل، واسترجاع أهم مقوّمات السّيادة الوطنيّة والمتمثلة في اللّغة العربيّة.

سعت الجزائر جاهدة إلى تعريب قطاعاتها وتعميم العربيّة، وإعطائها منزلتها بوصفها لغة رسميّة وطنيّة، وهو ما رسّخته الدّساتير الجزائريّة منذ الثّورة التّحريريّة، وهو ما أسهمت فيه العديد من الأطراف (الزّوايا، ورجال الدّين ...). ولقد برزت بوادر تعميم اللّغة العربيّة في العديد من القطاعات نحو: التّعليم والإدارة، والإعلام، والمحيط الاجتماعي، منذ إعلان الجزائر دولة مستقلّة ذات سيادة وطنيّة، نحاول فيما يلي أن نعرضها.

***التّعليم:** بدأت بوادر التّعريب في القطاع التّعليمي تبرز منذ بداية أكتوبر 1962م، وهي مرحلة تميزت بكثرة القرارات التي تستهدف كلّها التّغيير بالمرونة، وجعلها أكثر تلاؤما مع استقلال البلاد[19]، بحيث اتخذت الدّولة آنذاك قرارا يقضي بإدخال اللّغة العربيّة في جميع المؤسّسات التّعليميّة التّابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع[20]، وعدّ هذا القرار بمثابة العزم الثّابت للتّخلّص

من التّبعيّة الفرنسيّة ولبناء دولة جديدة اسمها الجزائر؛ بيد أن تطبيق هذا القرار استلزم توفير عدد من المعلّمين المتخصّصين في اللّغة العربيّة. وبهذا لجأت السّلطات الجزائريّة إلى عمليّة التّأطير، ووظف بذلك ما يقارب 3452 معلّمًا[21]. ومع الدّخول الثّاني 1963م، الذي تزامن مع صدور دستور الجزائر 8 ديسمبر 1963م الذي أعلن فيه عن رسميّة اللّغة العربيّة، التي عدتها الجزائر مقوما من مقوّمات الهويّة الوطنيّة، واعتبرت استرجاع مكانتها استكمالا لاستقلالها السّياسي. كما نصّ على ضرورة تحقيق التّعريب الشّامل والكامل في التّراب الوطني، وخلافا لأحكام هذا القانون سوف يجوز استعمال اللّغة الفرنسيّة بصفة مؤقّتة إلى جانب اللّغة العربيّة[22]. وهذا يلخّص الخطوات التي تسير عليها الهيئات المطبّقة لمشروع التّعريب؛ وهي خطوات تدريجيّة، والدّليل على ذلك أنّ السّلطات الجزائريّة لم تلغ الفرنسيّة بصفة مباشرة، بل عملت على إزالتها بصفة تدريجيّة، لأنّ معظم الجزائريّين آنذاك كانوا قد درسوا الفرنسيّة فحسب.

شهد الدّخول التّعليمي الثّاني حركة أكثر تنظيميّة للعمليّة التّعليمة، وعرفت اللّغة العربيّة اتساعا واسعا، وبدأت النّتائج الإيجابيّة لمشروع التّعريب تظهر؛ فلم يصبح التّعامل مع اللّغة العربيّة على أنّها لغة رسميّة فحسب، بل أصبح من الواجب تداولها واستعمالها وتعميم وجودها على سائر المواد التّعليميّة. ومع التّدرج المرحلي لهذا المشروع، تقرّر تعريب السّنة الأولى ابتدائي تعريبا كاملا مع الدّخول المدرسي 1965م، وبات التّلاميذ لا يتلقون إلاّ العربيّة في هذا المستوى. أمّا المرحلة الثّانيّة من تعريب القطاع التّعليمي (1965م-1976م) فعرفت حركة تعريب رهيبة وقفزة نوعيّة، أخذ فيها هذا المشروع حركيّة ونشاطا مستمرين غير مسبوقين، وبدأ التّعريب ينتقل من مستوى إلى آخر من السّنة الأولى إلى الثّانيّة، وارتفع عدد المعلّمين الذين يدرسون العربيّة إلى حوالي 17.047 معلّما[23]. وموازاة مع هذه النّجاحات أصبح النّقاش يدور حول كيفيّة

تحقيق تعريب متكامل، يمسّ جميع ربوع الوطن؛ فأخذ بذلك التّعريب ثلاثة أشكال:

•**تعريب رأسي سنوي:** يكون فيه التّعريب تدريجيا بداية من المرحلة الابتدائيّة، تليها المراحل التّعليميّة الأخرى، ليصير أساسيًّا في المتوسّط فالثّانوي وصولا إلى الجامعة؛

•**تعريب محلي:** يمسّ التّعريب على حسب هذا الشّكل المناطق التي سلمت إلى حد كبير من الهيمنة الفرنسيّة، وسلمت من التّأثير اللّغويّ الفرنسي؛

•**تعريب نقطي:** بحيث يعرب أحد المستويات، إمّا الابتدائي، وإمّا الثّانوي بصفة كليّة، وتقدّم فيه المواد باللّغة العربيّة [24].

إنّ هذا النّقاش كان سببًا في تأخّر عجلة السّير الصّحيح لهذا المشروع إلى حد ما إلى غاية 1971م، وهي بداية التّنفيذ الحقيقي لمشروع التّعريب؛ ذلك أنّ المراحل السّابقة كانت بمثابة مراحل إرساء السّلطات الجزائريّة للقرارات التي تخدم اللّغة العربيّة وللتخلّص من التّبعيّة اللّغويّة الفرنسيّة. وما زاد ميزة هذه المرحلة هو وصول الرّئيس الرّاحل هواري بومدين إلى الحكم، وهو ما أعطى دافعا إلى الاستمراريّة والتّواصل للتنظيم والتّدعيم للسنوات السّابقة 1965م-1966م-1967م والتي عربت فيها السّنة الأولى والثّانيّة، ثم عربت باقي السّنوات جزئيا نحو الرّابعة وثلثي الخامسة والسّادسة[25]. أمّا الثّانوي فقد عربت فيه أكثر المواد أهميّة، مثل التّاريخ، نظرا لأهميتها في تثبيت الجانب القومي والرّوحي، وتمّ فتح ثلاث ثانويات، واحدة للبنات واثنتين للبنين تشتمل على المرحلة المتوسطة والثّانويّة وتدرس فيها كل المواد الأدبيّة، أو العلميّة باللّغة العربيّة، وتدرس فيها الفرنسيّة على جميع التّلاميذ إلى جانب لغات أجنبيّة أخرى ثانيّة يختارها التّلاميذ[26]، ليدخل بعد ذلك التّعريب في مرحلة أخرى ليشتمل قطاع التّعليم العالي، حيث شهد توسعا كبيرا و"سلمت أوّل شهادة

ليسانس بالعربيّة في الجامعة 1967م"[27]. وتم إصدار القرار الوزاري الذي نص فيه على أخذ التّدابير اللازمة لتعريب القطاع 1971م. غير أن تطبيق هذا القرار تأخّر نوعا ما؛ لكن ذلك لم يمنع العربيّة من اقتحام قطاع التّعليم العالي. وفي سنة 1973م، تم إنشاء اللجنة الوطنيّة للتعريب، التي أكدت على ضرورة التّعامل باللّغة العربيّة، وتكثيف الجهود والعمل على تحقيق العريب الشّامل وهو ما نصّ عليه دستور 1976م. "أمّا عام 1977م–1978م فلقد كان وقفة التّعريب أجرى فيها هواري بومدين تغييرا وزاريا، مدعم باستفتاء الميثاق الوطني...أراد من خلاله أن يوجه مسار التّعريب إلى الوجهة الصّحيحة والعقلانيّة"[28]. وفي أواخر السّبعينيات تقرر التّعريب الفعلي لقطاع التّعليم العالي بعد انعقاد الدّورة الثّانيّة للجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير 1979م[29]، الذي تقرر فيه تعريب القطاع بصفة رسميّة، وتوسع استعمال العربيّة في القطاع خاصّة في العلوم الإنسانيّة، وتم اعتمادها لغة وحيدة في التّدريس ابتداء من 1991م، على أن تتواصل عمليّة التّعريب الشّامل والنّهائي 1997م[30].

أمّا مع بداية الثّمانيات، وهي المرحلة الثّانيّة للسياسة اللّغويّة في الجزائر والتي شهدت نوعا من التّدهور والتّهاون في التّطبيق، وعرف التّعريب تراجعا في المنظومة التّربويّة وأصبحت الفرنسيّة تدرس مادة مستقلة، وفي التّسعينيات فتحت أقسام نموذجيّة تدرس فيها الإنكليزيّة، ليكون التّلاميذ أمام اختيارين إمّا أن يدرس الفرنسيّة، وإمّا الإنكليزيّة.

إنّ الإصلاح الحقيقي للمنظومة التّربويّة كان سنة 2003م، وبرز ذلك في اعتماد المنظومة التّربويّة على مناهج المقاربة بالكفاءات، لكن نجاح هذه المقاربات مرهون بمقارنتها بالمقاربة التي اعتمدت قبلها. ورغم ذلك ما زلنا اليوم نصادف الفرنسيّة في المدرسة الجزائريّة والجامعة خاصّة في بعض

التّخصّصات العلميّة، مثل التّكنولوجيا والطّب، في حين نجحت بعض الدّول الأخرى في تعريبها، مثل سوريا التي نجحت في تعريب القطاع الطّبي بنجاح.

لم تقتصر الجزائر على تعريب قطاع التّعليم، فحسب بل عملت على إرساء العربيّة في مختلف القطاعات، وهو ما نصّ عليه قانون استعمال اللّغة العربيّة وهو قانون رقم 91-05 مؤرخ في جمادى الثّاني 1411هـ الموافق 16جانفي 1991[31]، والذي لم يضم المنظومة التّربويّة فحسب، بل جميع المجالات (الإدارة، والإعلام... وضم مجموعة من المواد التي تحدد المجالات التي يجب تعميم اللّغة العربيّة فيها، وهو ما نصّت عليه المادة الأولى التي حددت القواعد العامة لاستعمال العربيّة في مختلف المجالات، والعمل على ترقيّة العربيّة وحمايتها، زيادة على مواد أخرى أحدثت بها الجزائر ثورة ثقافيّة.

***الإدارة:** عرفت الجزائر في بداية الاستقلال جهازا إداريا مفرنسا بامتياز فهي لم تولِ مع بداية الاستقلال الإدارة الأولويّة في عمليّة التّعريب، بل أعطته لقطاعات أخرى مثل التّعليم، لا سيما أنّ تعريب الإدارة يستدعي توفر إمكانات وموظّفين قادرين على التّعامل مباشرة باللّغة العربيّة، وهو ما غاب عند جلّ الجزائريّين، بسبب العديد من الأسباب، نذكر منها:

-عدم شروع الدّولة الجزائريّة في تعريب الإدارة مباشرة بعد الاستقلال؛

-ضعف أو نقص تكوين الإطارات الجزائريّة الكفءة التي استشهد كثير منها في الثّورة التّحريريّة؛

-وقف الوظيف العمومي على المتعلّمين باللّغة الفرنسيّة في معظم المجالات الحيويّة والمناصب المهمة في الدّولة[32]، وهو ما أعطى الفرنسيّة فرصة التّرسّخ بصفة كبيرة.

عملت الجزائر على توسيع دائرة التّعريب في الإدارة بداية من تعريب موظّفيها، يبرز ذلك في الأمر الصّادر في "12فبراير 1970م، والذي يلزم

الموظّفين من الجنسيّة الجزائريّة القائمين بعملهم، وعلى الذين تم توظيفهم في أوّل يناير 1971م في الإدارات والمؤسّسات والهيئات العموميّة أن يكتسبوا معرفة كافيّة باللّغة الوطنيّة"[33]، وفي حال عدم حدوث هذه المعرفة لا يتم ترقيتهم. وفي سبيل تحقيق هذه الكفاية، تم تقديم دروس خاصّة للموظفين الذين بدأوا يدرسون العربيّة بشكل فردي، أو دروس خصوصيّة، أو دروس تابعة للمركز الوطني لمحو الأميّة، وهو ما دعمته وزارة الدّاخليّة في منشور لها الذي حددت فيه كيفيّة " تدريس اللّغة العربيّة مع تحديد الأماكن والسّاعات (ساعتان أو ثلاث ساعات في الأسبوع) مع إعطاء تسهيلات للمواطنين من أجل حضور تلك السّاعات"[34]. ومن ثم أخذت وتيرة التّعريب تتسع في القطاع الإداري وبدأت اللّغة العربيّة تكتسح السّاحة الإداريّة رويدا رويدا، فأصبح الموظّف والعميل يتكلّمان العربيّة، وصارت هناك وثائق معربة، ومعاملات تتم بالعربيّة (مراسلات، تقارير..) مع أنّها لم تكتب بطريقة فنيّة إلاّ أنّها كانت تكتب بأسلوب ذي الجودة الكافيّة، إضافة إلى تعريب بعض الأجهزة بصفة كليّة، وهو حال الجهاز القضائي سنة 1976م، وبقيت إدارات أخرى تعتمد على المزاوجة بين اللغتين (الفرنسيّة، العربيّة)، وقد تم "إنشاء مكتب للترجمة 1996م؛ حيث يوجد في كل وزارة مكتب خاص يكلف بالتّرجمة الكتابيّة والشّفويّة لجميع الوثائق إلى اللّغة العربيّة"[35]. وبقيت الجزائر تعمم اللّغة العربيّة بقدر المستطاع إلى غاية صدور قانون تعميم اللّغة العربيّة الذي "نص على الزّاميّة التّعامل باللّغة العربيّة في جميع الإدارات العموميّة والهيئات والمؤسّسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللّغة العربيّة وحدها في كل أعمالها من اتصال وتسيير إداري ومالي وتقني وفنّي"[36]. وهو ما دعمته كل من المادة أف (5-6-7-8) وكل مخالف لهذه التّعليمات يعاقب بغرامة ماليّة، إلاّ أنّه في سنة 1992م تعرض هذا القانون للتجميد، إلى غاية 1996م أثناء صدور القانون

المتمم والمعدل، وهو قانون 96-30 المؤرّخ 21 ديسمبر 1996م وامتد العمل بهذا القانون إلى يومنا. والجديد فيه هو النّص على إنشاء مجلس أعلى للغة العربيّة، والذي أوكلت إليه مهمّة تطوير اللّغة العربيّة والسّهر على نشرها وتعميمها، والذي شهد العديد من المحطّات التي خدمت اللّغة العربيّة بصفة عامّة والإداري بصفة خاصّة؛ فاليوم أصبحنا نتحدث عن رقمنة القطاع الإداري، وإدخال اللّغة العربيّة عالم الرّقمنة.

إذا كان التّعامل الإداري بات باللّغة العربيّة؛ فإنّ بعض الثّغرات ما زالت تظهر، وما زلنا نشاهدها إلى يومنا؛ فهناك العديد من الوزارات لم تعرب بعد (الماليّة)، وأخرى ما زالت تعتمد على نظام المزاوجة، حيث أصبح التّعريب مطلبا لبعض الإدارات التي تسعى إلى تعريب قطاعاتها: وزارة التّكوين والتّعليم المهنيين، ومختلف العاملين بمؤسّسات الدّعم ومديري المعاهد التي نادت باستعمال اللّغة العربيّة في ميدان التّدريس على مستوى المؤسّسات التّكوينيّة التّابعة للقطاع، وفي كل المراسلات الصّادرة عن ميدان التّدريس على مستوى المؤسّسات التّكوينيّة التّابعة للقطاع، وفي كل المراسلات الصّادرة عن مصالحهم[37]. وفي المنحى نفسه سارت عليه وزارة الشّباب والرّياضة التي أكدت ضرورة تعميم العربيّة في كل المراسلات الدّاخليّة للقطاع على المستوى الوطني، واتخاذ جل الإجراءات التي تدعم تنفيذ هذه العمليّة ابتداء من نوفمبر 2021م[38]. وهو ما أكدته وزارة الثّقافة التي أمرت هي الأخرى بالاستعمال الحصري للغة العربيّة في جميع مراسلاتها ووثائقها، وتعاملاتها ونشاطاتها الرّسميّة[39].

غير أنّ هذه الدّعوات تبقى حبرا على ورق، فما نلاحظه اليوم هو عكس هذه المطالب وهو دليل على وجود ثغرات؛ فنحن اليوم خرجنا من دائرة التّعريب، لأنّ اللسان الجزائري عربي في الأصل، ونحن اليوم نعمل على تعميم

العربيّة ودعم استعمالها، ومع ذلك نجد الفرنسيّة موجودة في لغتنا في خطاباتنا. فاليوم ونحن في 2023م ما زلنا نشاهد وزيرًا يتكلّم الفرنسيّة، ورياضيًا جزائريًّا يتكلّم الفرنسيّة بطلاقة أفضل من اللّغة العربيّة في تصريحات صحفيّة، فيما يسمى بـ "شان الجزائر" لبطولة أمم إفريقيا للاعبين المحلّيين. وهو ما يأخذنا إلى قطاع آخر وهو قطاع "الإعلام والصّحافة"، ويمكن الحديث عن الإعلام في الجزائر بالرّجوع إلى الوراء قليلا، لأنّ المشهد الإعلامي في الجزائر ليس وليد الصّدفة، بل هو سلسة من التّراكمات؛ إذ كانت السّياسة الجزائريّة تجاه الإعلام لا تخضع لخطّة محددة خاصّة بعد الاستقلال، حيث كانت الجزائر تسعى إلى بناء هياكلها، حيث سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

-جزأرة الصّحافة الموروثة عن حقبة الاستعمار، أي وضعها تحت تصرف الحكومة الجزائريّة؛

-إقامة نظام اشتراكي للصحافة؛

-الحرص على جعل الصّحافة منخرطة دائما في السّياسة العامة للبلاد إلى غاية 1972م[40]، وظلت الصّحافة تسير خطوة تلو الأخرى إلى غاية مرحلة التّصحيح التي وسمت وقتها بموجة التّعريب في جميع الإدارات، ومنها الإعلام[41]. ولقد كانت وسائل الإعلام والصّحافة مملوكة للدولة، وكان أغلب المنشورات خادما للسياسة العامّة للبلاد، ليخرج بعد ذلك إلى الخوصصة. فرضت اللّغة العربيّة على الإعلام في العديد من النّصوص القانونيّة، ولعل أبرزها ما نصت عليه المادة 16 من قانون استعمال اللّغة العربيّة، والتي فرضت على الإعلام استعمال العربيّة "يجب أن يكون الإعلام الموجه للمواطنين باللّغة العربيّة...ويمكن أن يكون الإعلام الموجه إلى الخارج باللغات الأجنبيّة"[42]. كما نصت المادة 18 من القانون نفسه على ضرورة أن تكون التّصريحات والتّدخلات بالعربيّة، وهو الشّيء نفسه بالنّسبة للحصص المتلفزة.

وفي المنحى نفسه، جاءت عليه المادة 20 من هذا القانون، التي نصت عل اللّغة التي يجب أن يكتب بها الإشهار (الشّعارات، والرّموز، واللافتات واللوحات الإشهاريّة....) والتي وجب كتابتها بالعربيّة، وهو عكس ما نلاحظه اليوم فهناك حصص تقدم بالفرنسيّة، وهناك من يعتمد على الفرنسيّة في تصريحاته وهو حال بعض الوزراء اليوم، وهناك ترويج للمنتجات باللّغة الفرنسيّة، وهناك إشهارات باللهجة الدّارجة، التي تتخللها ألفاظ فرنسيّة، والتي تغيب فيها اللّغة العربيّة.

فإذا كانت الجزائر قد نجحت إلى حد كبير في تعريب العديد من القطاعات (التّعليم، والإدارة، والإعلام....)، فإنّ الواقع اللّغويّ الجزائري اليوم يعكس رؤيّة مغايرة لما حققته الجزائر في بداية الاستقلال. فلو نظرنا إلى المحيط الاجتماعي لوجدنا أنّ اللّغة الفرنسيّة ما زالتّ تفرض نفسها في الالسّن الجزائريّة، وفي معاملاتها، وهو حال الطّرقات الجزائريّة التي تتزين بلافتات مكتوبة بالفرنسيّة، وحال الإعلام الذي ترسخت فيه كلمات فرنسيّة سواء في الإشهار أم في الحصص التّلفزيونيّة، وكذلك ما هو ملاحظ على بعض الوثائق الإداريّة التي ما زالت بها الفرنسيّة متمحورة. فنحن اليوم أمام تحدٍّ آخر، وهو تجاوز اللفظ الفرنسي والاعتزاز باللفظ العربي، ليس لكونها لغة الدّين أو لغة رسميّة رسمتها نصوص قانونيّة، بل علينا الاعتزاز بها والوثوق في إمكانياتها لأنّها لغة يمكن أن تكون لغة عالميّة، ولغة تطور وعلم، وإثبات وجود.

الخاتمة:

*التّخطيط اللّغويّ هو مجال من مجالات اشتغال اللسانيات الاجتماعيّة وهو جل الجهود المبذولة لحل مختلف الأزمات اللّغويّة، استناد إلى سياسة لغويّة ما؛

* السّياسة اللّغويّة هي مجمل القرارات، والخيارات الواعيّة المتخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والمجتمع، وهي فرضيات قابلة لتنفيذ، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بخيارات الدّولة؛

* التّخطيط اللّغويّ هو الجانب التّطبيقي لسياسة اللّغويّة، وهو البحث عن مختلف الوسائل والطّرق من أجل تطبيق مختلف القرارات التي نصت عليها السّياسة اللّغويّة الي تنتهجها دولة ما؛

* اعتمدت الجزائر على سياسة لغويّة تجسدت في مشروع التّعريب، والذي كان بمثابة تطبيق لمختلف القرارات التي اتخذتها الجزائر في مختلف القرارات الزّمنيّة؛

*إنّ سر نجاح أي تخطيط يكمن في إرادة ورغبة الشّعب في إحداث التّغيير والإصلاح، وإحداث التّنسيق بين مختلف القطاعات من أجل النّهوض بالعربيّة.

*السّياسة اللّغويّة التي رسمتها الجزائر كان هدفها استرجاع أهم مقومات السّيادة الوطنيّة، وهدفت إلى دعم الاستقلال السّياسي للبلاد، ولذلك عملت على تعميم اللّغة العربيّة في مختلف مجالات الحياة (التّعليم، الإدارة.)؛

* رغم كل الإخفاقات التي شهدها التّخطيط اللّغويّ الجزائري، فإنّ العربيّة أثبتث وجودها، واخترقت مختلف المجالات التي لم يسبق لها أن كانت فيها؛

* يؤدي الإعلام دورا كبيرا في النّهوض باللّغة العربيّة شأنه شأن المدرسة؛ لأنّه كلّما كثر التّداول والاستماع كلّما كثر الاستعمال، ويكون ذلك بفرض اللّغة العربيّة في الوسط الإعلامي في مختلف القنوات والحصص، والإعلانات الإشهاريّة، والجرائد والمجلاّت ...

المصادر والمراجع:

أوّلا–الوثائق الرّسميّة:

1–قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، الجريدة الرّسميّة، العدد 3، الأربعاء 30 جمادى الثّاني 1411هـ الموافق 16يناير 1991م.

2–المجلس الوطني للثورة الجزائريّة، النّصوص الأساسيّة للثورة نوفمبر 1954م (نداء أوّل نوفمبر، مؤتمر الصّومام، مؤتمر طرابلس) منشورات الوكالة الوطنيّة للنشر والإشهار، الجزائر (Anep)، جوان 1962م.

3–اللجنة الوطنيّة لتحضير المؤتمر الثّاني للتعريب، التّعريب في الجزائر منشورات ذاكرة المدرسة الجزائريّة، وزارة التّربيّة الوطنيّة، الجزائر ديسمبر 1973.

4–صوريّة مولوجي، مذكرة وزارة الثّقافة والفنون، الجزائر، ماي 2022م.

ثانيا –الكتب:

5–جودة حسين جودة، فتحي محمد أبو عيانة، قواعد الجغرافيا العامّة الطّبيعيّة والبشريّة، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، .1986

6–جولييت غار ميدي، اللسانيات الاجتماعيّة، تر: خليل أحمد خليل، ط1 دار الطّباعة والنّشر، بيروت، .1990

7–الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط1، دار العلم والملايين، بيروت، 1975.

8–روبرت. لكوبرا، التّخطيط اللّغويّ والتّغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العام طرابلس، ليبيا، 2006م.

9–عبد الرّحمن بدوي، الفلسفة والفلاسفة في الحضارة العربيّة، مطبوعة موسوعة الحضارة العربيّة الإسلاميّة، المؤسسة العربيّة لدراسات والنّشر، بيروت ط1، 1987.

10-عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة بحثا عن بيئة طبيعيّة عادلة، ديمقراطيّة، وناجحة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1 2013.

11-لويس جون كالفي، حرب اللغات والسّياسات اللّغويّة، تر: حمزة مراجعة: سلامة بزي-حمزة، ط1، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2011.

12-مجموعة مؤلّفين، مفاهيم إسلاميّة، قسم الغريب والمعاجم ولغة الفقه موقع وزارة الأوقاف المصريّة، مرقم آليا.

13-محمود أحمد شوق، الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدّراسيّة في التّوجهات الإسلاميّة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.

ثالثًا-الرّسائل الجامعيّة:

14-حسن هنيّة، السّياسة اللّغويّة في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم العلوم الاجتماعيّة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017م.

15-نجوى فيران، لغة الخطاب العلمي الجامعي، دراسة سوسيو لغويّة أطروحة دكتوراه، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016م-2017م.

16-هدى الصّفي، علاقة السّياسة اللّغويّة بالتّخطيط اللّغويّ (دراسة لحالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير، قسم اللّغة العربيّة، جامعة قطر، 2014-2015م.

رابعا -المقالات:

17-حفصة جرادي، رؤيّة في سياسة التّعريب في الجزائر، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة الأغواط، العدد 28، مارس2017.

18-خديجة حالة، تعريب المدرسة الجزائريّة بعد الاستقلال (1962م-2008م)، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراريّة أدرار، الجزائر، العدد 16 ديسمبر 2018.

19-كاهنة محيوت، قراءة في كتاب الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ترجمة: محمد يحياتن، مجلّة الممارسات اللّغويّة، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر جامعة مولود معمري -تيزي_وزو، العدد 19، مايو 2013.

خامسا-المواقع الإلكترونيّة:

20- https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528

21- https://achahed.com/post/

22- https://mubasher.aljazeera.net/news/2021/10/22/

23- https://www.alroqey.com/ebook

الهوامش والإحالات:

1- روبرت. لكوبرا، التّخطيط اللّغويّ والتّغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثّقافة العام طرابلس، ليبيا، 2006م، ص68.

2- محمود أحمد شوق، الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدّراسيّة في التّوجهات الإسلاميّة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م، ص24.

3- جودة حسين جودة، فتحي محمد أبو عيانة، قواعد الجغرافيا العامة الطّبيعيّة والبشريّة دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، ج1، د.س، ص548.

4- جولييت غار ميدي، اللسانيات الاجتماعيّة، تر: خليل أحمد خليل، ط1، دار الطّباعة والنّشر، بيروت، ص209.

5- حسن هنيّة، السّياسة اللّغويّة في المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم العلوم الاجتماعيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017م، ص60.

6- محمود أحمد شوقي، الاتجاهات الحديثة في التّوجهات الإسلاميّة، مرجع سابق، ص23.

7- روبرت، لكوبرا، مرجع سابق، ص69.

8- هدى الصّفي، علاقة السّياسة اللّغويّة بالتّخطيط اللّغويّ (دراسة لحالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير، قسم اللّغة العربيّة، جامعة قطر، 2014-2015م، ص33، 34.

9- ينظر: عبد السّلام شقروش، محاضرات في التّخطيط اللّغويّ، مطبوعة لطلبة السّنة الثّانيّة ماستر، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة باجي مختار -عنابة، 2020-2021.

10-مجموعة مؤلفين، مفاهيم إسلاميّة، قسم الغريب والمعاجم ولغة الفقه، موقع وزارة الأوقاف المصريّة، مرقم آليا.

11-عبد الرّحمن بدوي، الفلسفة والفلاسفة في الحضارة العربيّة، مطبوعة موسوعة الحضارة العربيّة الإسلاميّة، المؤسّسة العربيّة لدراسات والنّشر، بيروت ط1، 1987، ج1، ص238.

12-لويس جون كالفي، حرب اللغات والسّياسات اللّغويّة، تر: حمزة مراجعة سلامة بزي-حمزة، ط1، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ص396.

13-ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة بحثا عن بيئة طبيعيّة عادلة، ديمقراطيّة، وناجحة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2013، ص14.

14-هدى الصّفي، علاقة السّياسة اللّغويّة بالتّخطيط اللّغويّ (دراسة حالات من الوطن العربي)، مرجع سابق، ص 33-34.

15-لويس جون كالفي، مرجع سابق، ص221.

16-المجلس الوطني للثورة الجزائريّة، النّصوص الأساسيّة للثورة نوفمبر 1954م (نداء أوّل نوفمبر، مؤتمر الصّومام، مؤتمر طرابلس) منشورات الوكالة الوطنيّة للنشر والإشهار الجزائر (Anep)، جوان 1962م، ص59.

17-الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط1، دار العلم والملايين، بيروت، 1975، ص217.

18-سيف الحسني، دراسة في التّرجمة والتّعريب، 2011، ص14. ينظر: الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.alroqey.com/ebook

19-ينظر: حفصة جرادي، رؤيّة في سياسة التّعريب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة الأغواط، العدد 28، مارس2017، ص14.

20- للجنة الوطنيّة لتحضير المؤتمر الثّاني للتعريب، التّعريب في الجزائر، منشورات ذاكرة المدرسة الجزائريّة، وزارة التّربيّة الوطنيّة، الجزائر، ديسمبر1973، ص9.

21- المرجع نفسه.

22- حفصة جرادي، المرجع السّابق، ص13.

23- اللجنة الوطنيّة لتحضير المؤتمر الثّاني للتعريب، المرجع السّابق، ص10.

24- المرجع نفسه، ص10-11.

25- خديجة حالة، تعريب المدرسة الجزائريّة بعد الاستقلال (1962م-2008م)، مجلّة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراريّة أدرار، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2018، ص321.

26- المرجع نفسه.

27- كاهنة محيوت، قراءة في كتاب الجزائريون والمسألة اللّغويّة، ترجمة: محمد يحياتن مجلة الممارسات اللّغويّة، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، جامعة مولود معمري – تيزي_وزو، ص 12.

28- المرجع نفسه.

29- نجوى فيران، لغة الخطاب العلمي الجامعي، دراسة سوسيو لغويّة، أطروحة دكتوراه جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016م-2017م، ص157.

30- المرجع نفسه.

31- قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، الجريدة الرّسميّة، العدد 3، الأربعاء 30جمادى الثّاني 1411هـ الموافق 16يناير 1991م، ص48.

32- ينظر: المجلس الوطني للثورة الجزائريّة، النّصوص الأساسيّة لثورة نوفمبر1954م (نداء أوّل نوفمبر، مؤتمر الصّومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات الوكالة الوطنيّة للنشر والإشهار ANEP، الجزائر، جوان 1962م، ص60.

33- اللجنة الوطنيّة للتحضير المؤتمر الثّاني للتعريب، مرجع سابق، ص72.

34- اللجنة الوطنيّة لتحضير المؤتمر الثّاني للتعريب، التّعريب في الجزائر، مرجع سابق ص72.

35- المرجع نفسه، ص73.

36- قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، مرجع سابق.

37- مرابي ياسين، وزير التّكوين والتّعليم المهنيين، بيان إعلامي، تعميم استعمال اللّغة العربيّة. ينظر: الموقع الإلكتروني التّالي:
https://mubasher.aljazeera.net/news/2021/10/22/

38- سليمان طيابي، وزارة الشّباب والرّياضة، مذكرة، 21أكتوبر 2021. ينظر: الموقع الإلكتروني: https://achahed.com/post/

39- صوريّة مولوجي، وزارة الثّقافة والفنون، مذكرة، ماي 2022م

40- فتيحة زماموش، الإعلام في الجزائر...خطوة إلى الأمام من أجل خطوتين إلى الوراء مجلّة الصّحافة، معهد الجزيرة للإعلام 7يوليو 2021. ينظر الموقع الإلكتروني:
https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1528

41- المرجع نفسه.

42- قانون استعمال اللّغة العربيّة، مرجع سابق.